

بالتعاون مع «HSBC»

البورصة تسلط الضوء على فرص الاستثمار في سوق المال الكويتي



نعيم آزاد الدين



نورة العبد الكريم

المشاركين في السوق، وتعمل باستمرار على تعزيز مكانتها من خلال التركيز على تأسيس قاعدة مصدريين جاذبة، وزيادة تواجد وانتشار المنتجات، ونماشي مستوى البنية التحتية وبيئة الأعمال مع المعايير العالمية، وتوسيع قاعدة المستثمرين.»

تهدف بورصة الكويت إلى تسويق الشركات المدرجة في سوق المال الكويتي للمجتمع الاستثماري وما يوفره من فرص استثمارية؛ وذلك من خلال التقاء الشركات الكويتية المدرجة مع كبرى شركات الاستثمار وإدارة الأصول المالية عالمياً، مسطرة الضوء على المثانة المالية واستراتيجية العمل لهذه الشركات لتقديم نظرة أعمق حول فوائد الاستثمار في سوق المال الكويتي.

عملت بورصة الكويت منذ التأسيس على إنشاء بورصة مؤنوقة مبنية على المصداقية والشفافية، وخلق سوق مالي مرّن يتمتع بالسيولة، ومنصة تداول متقدمة، بالإضافة إلى تطوير مجموعة شاملة من الإصلاحات والتحسينات التي جعلتها ترتقي إلى أعلى المستويات الإقليمية والدولية. كما قامت الشركة بتنفيذ العديد من إصلاحات السوق وتقديم الكثير من المنتجات على مدى السنوات الماضية ضمن خططها الشاملة لتطوير السوق.

فخره بمشاركة بورصة الكويت في اليوم المؤسسي كشركة مدرجة، باعتبارها أحد أبرز المصدرين في السوق ونموذج يحتذى به لما قدمته من أداء استثنائي خلال الأعوام الماضية، ومنذ إدراجها في السوق «الأول»، مضيفاً بأن الأداء المالي الاستثنائي للشركة طوال السنوات الماضية أدى إلى زيادة الإقبال على الاستثمار في الشركة من العديد من المستثمرين الدوليين.»

من ناحيتها، أكدت نورة العبد الكريم، رئيس قطاع الأسواق في بورصة الكويت، على أهمية الاستراتيجية

الأسواق المالية عالمياً، وتسلط الضوء على المثانة المالية واستراتيجية العمل لهذه الشركات بهدف تقديم نظرة أعمق حول فوائد الاستثمار في سوق المال الكويتي. ذلك وعملت البورصة طوال فترة الجائحة على تطوير وتحسين السوق، وجذب المزيد من المستثمرين الدوليين إليه.

بهذه المناسبة، أعرب رئيس قطاع الشؤون المالية نعيم آزاد الدين عن سعادته بإقامة اليوم المؤسسي التاسع لبورصة الكويت في لندن، والتي تعد أحد أهم العواصم للمجتمع الاستثماري. كما أعرب عن

نظمت بورصة الكويت أول يوم مؤسسي فعلي منذ تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد في العاصمة البريطانية لندن، بالتعاون مع بنك HSBC، أحد أكبر البنوك في أوروبا، وذلك من 8 إلى 9 يونيو 2022. وخلال هذه الحملة قامت 8 شركات مدرجة في السوق «الأول»، بما في ذلك بورصة الكويت، بعقد أكثر من 126 اجتماعاً مع 36 بنكاً استثمارياً ومجموعة من شركات إدارة الأصول المالية الرائدة عالمياً.

هذا وأتاحت الاجتماعات الفرصة للمستثمرين الدوليين للتعرف على الشركات المدرجة في السوق الكويتي والفرص الاستثمارية فيه، مانحة إياهم نظرة متعمقة على الأداء المالي واستراتيجية الأعمال للشركات المدرجة. ذلك وترأس الوفد المنظم والمشارك من بورصة الكويت خلال الحملة الترويجية رئيس قطاع الشؤون المالية نعيم آزاد الدين ورئيس قطاع الأسواق نورة العبد الكريم.

حرصت بورصة الكويت على ترويج سوق المال الكويتي وكافة الشركات المدرجة فيه، وذلك من خلال سلسلة الأيام المؤسسية والحملة الترويجية والتي تتيج المجال للشركات المدرجة للاستقاء مع كبرى شركات الاستثمار وإدارة

«وفرة للاستثمار» تقدم خدمة «صانع السوق» لـ «الكويتية للاستثمار»



يوسف سليمان الحنيف

تقديم خدماتها لقطاعات مختلفة في بورصة الكويت، لتحقيق الأهداف المرجوة منها على سبيل المثال، خلق تناسق في تحركات أسعار تلك الأسهم والوصول إلى قيمها العادلة وزيادة معدل دوران أسهمها ودعم قيمتها السوقية سعياً لتعزيز ثقة المتداولين على السهم، وكذلك جذب النيوت الاستثمارية لتغطية تلك الشركات في تقاريرها وتقييماتها الدورية، والذي بدوره سيساهم بشكل كبير في جذب مستثمرين جدد للسهم.

وتعد شركة وفرة للاستثمار الدولي رائدة في مجال صناعة السوق بطبيعة عملها في سوق رأس المال، وذات كوادرات وطنية مؤهلة تمثان بخبرة واسعة في شؤون أسواق المال ولها خبرات متمرسة في المنتجات الاستثمارية الجديدة.

أعلنت شركة وفرة للاستثمار الدولي عن توقيعها اتفاقية صانع السوق مع شركة الكويتية للاستثمار، موضحة أنه تم تفعيل الخدمة وبدء نشاط خدمة صانع السوق.

وبهذه المناسبة، قال مدير وحدة صانع السوق قطاع إدارة الأصول في شركة وفرة للاستثمار الدولي يوسف سليمان الحنيف أن هذه الورقة المالية مع «الكويتية للاستثمار» هي الأولى ضمن قائمة طويلة من الشركات التي تهدف «وفرة للاستثمار» الاتفاق معها لتقديم خدمة صانع السوق، مؤكداً أن الشركة حريصة على أن يتم اختيار الأسهم حسب معطيات رئيسية منها تاريخ الشركة وملاءتها المالية واستقرار أوضاعها وسمعت ادارتها ومدى خبرة القائمين عليها.

وبين أن «وفرة للاستثمار» تنوي

مع نظرة مستقبلية «مستقرة»

«كابيتال إنتليجنس» تثبت تصنيف العملة

الأجنبية على المدى الطويل لـ «الخليج» عند «A+»

الدوسري: اعتراف دولي بالمركز الإيجابي للبنك وإداراته الحصيفة وجودة أصوله والوضع القوي لرأس المال

والقوة المالية، وذلك بحصوله على التصنيف «A»، من قبل ثلاث وكالات كبرى للتصنيف الائتماني.

وتابعت: بالإضافة إلى التثبيت الائتماني الأخير للعملة الأجنبية على المدى الطويل عند «A+» مع نظرة مستقبلية «مستقرة» من قبل وكالة كابيتال إنتليجنس، فقد حصل بنك الخليج على تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند «A» مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني وعلى «A3» للدوائع على المدى الطويل مع نظرة مستقبلية «مستقرة» من قبل وكالة موديز لخدمات المستثمرين، وعلى «BBB+» للتصنيف الائتماني المصدر مع نظرة مستقبلية «مستقرة» من قبل وكالة ستاندر أند بورز العالمية للتصنيف الائتماني. تتمثل رؤية بنك الخليج في أن يكون البنك الرائد في الكويت، بشرك البنك موظفيه في العمل في بيئة شاملة ومتنوعة لتقديم خدمة عملاء ممتازة، مع الحرص على خدمة المجتمع بشكل مستدام، بفضل الشبكة الواسعة من الفروع والخدمات الرقمية المتكاملة، يتمكن بنك الخليج من منح عملائه حق اختيار كيفية ومكان إتمام معاملاتهم المصرفية، مع ضمان الاستمتاع بتجربة مصرفية بسيطة وسلسة.

ويلتزم بنك الخليج بدعم الاستدامة على المستوى المجتمعي، المستوى الاقتصادي، والمستوى البيئي، في مبادرات يتم اختيارها وتحديثها استراتيجياً بما يعود بالنفع على البنك بشكل خاص، وعلى البلاد بشكل عام. ويعد بنك الخليج رؤية الكويت 2035 «كويت جديدة»، ويعمل مع الجهات المختلفة لتحقيقها على أرض الواقع.



دلال الدوسري

اتخاذها على مدى العامين الماضيين، إلا أن نسب المرحلة الثالثة من القروض غير المنتظمة للبنك بقيت معقولة مع تغطية عالية جداً للخسائر.» من جانبها، قالت نائب المدير العام لعلاقات المستثمرين في بنك الخليج دلال الدوسري: «هذا التصنيف يعد اعترافاً دولياً بالمركز الإيجابي لبنك الخليج في السوق، وإدارته الحصيفة التي تتمتع بخبرة عالية، مما ساهم في جودة الأصول، التي تعد أفضل من متوسط القطاع المصرفي، وكذلك الوضع القوي لرأس المال والمؤشرات الجيدة للسيولة.»

جدارة ائتمانية

ولفتت إلى أن ل بنك الخليج يحظى بالتقدير الكبير دولياً، من حيث الجدارة الائتمانية

منحت السندات المساندة المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال تصنيف «BBB+» مع نظرة مستقبلية «مستقرة»

تثبت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «كابيتال إنتليجنس» تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل لبنك الخليج عند «A+»، وأبقت التصنيف الائتماني القائم بذاته للبنك عند المرتبة «a-» مع نظرة مستقبلية «مستقرة». وقامت الوكالة بتصنيف السندات المساندة لبنك الخليج المؤهلة في الشريحة الثانية لرأس المال، بموجب تعليمات بازل 3 والبالغة قيمتها 50 مليون دينار عند المرتبة «BBB+»، مع نظرة مستقبلية «مستقرة».

وقالت الوكالة: «باتي كل من التصنيف القائم بذاته للبنك وتصنيف قوته المالية الأساسية مدعومين بتواجده الراسخ، وخاصة في مجال الخدمة المصرفية المقدمة للأفراد، إضافة إلى المؤشرات الجيدة جداً لجودة الأصول الناتجة عن القروض، وكذلك الوضع القوي لرأس المال والمؤشرات الجيدة للسيولة، كما يعكس كخامس أكبر بنك في الكويت، من حيث إجمالي الأصول في الربع الأول من عام 2022، وشبكة فروعها الكبيرة وحصته السوقية الجيدة من القروض والدوائع.

جودة الأصول

وفيما يتعلق بجودة أصول البنك، أشارت «كابيتال إنتليجنس» إلى أن بنك الخليج من المؤسسات التي يتم إدارتها بشكل جيد وبنهج المتحفظ في منح القروض. أما مؤشرات جودة الأصول الناتجة عن القروض، فهي في وضع جيد جداً، كما يتضح من خلال محفظة القروض المتنوعة إلى حد ما حسب شريحة العملاء والقطاع الاقتصادي. وعلى الرغم من تأثير الجائحة والتدابير ذات الصلة التي تم

الإمارات تصدر الدول العربية الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية في 2021

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنسبة 42 بالمائة، لتبلغ 53 مليار دولار في عام 2021.

واستحوذت دولة الإمارات على 20.7 مليار دولار من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية في عام 2021.

وجاءت الإمارات في الترتيب الأول من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية في عام 2021، تلتها السعودية في المرتبة الثانية بقيمة 19.3 مليار دولار، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 5.1 مليار دولار. وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بقيمة 3.6 مليار دولار، ثم المغرب في المرتبة الخامسة بقيمة

الأسهم الأمريكية تسجل أكبر انخفاض أسبوعي منذ يناير وسط مخاوف الركود



الأسهم الأمريكية تتفاعل مع ارتفاع التضخم

بدء مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي ومعظم البنوك المركزية الرئيسية في التحول من تخفيف السياسات النقدية إلى تشديد تلك السياسات، وهو ما سيؤدي إلى إبطاء الاقتصاد، وربما تسبب ركوداً وربما تقوض أرباح الشركات. وانخفضت مؤشرات وول ستريت الثلاثة الرئيسية للأسبوع الثالث على التوالي، وتعرض مؤشر ستاندر

ارتفعت الأسهم الأمريكية بشكل طفيف عند الإغلاق بتعاملات أمس الأول الجمعة ولكنها ما زالت تعاني من أكبر انخفاض أسبوعي بالنسبة المثوية منذ شهر مع مواجهة المستثمرين احتمالاً متزايداً بحدوث ركود في الوقت الذي تحاول فيه البنوك المركزية العالمية القضاء على التضخم. وأثار ارتفاع التضخم بشكل كبير قلق المستثمرين هذا العام مع

آند بورز 500 القياسي لأكثر انخفاض أسبوعي بنابر، وفق رويترز. وارتفع ستاندر آند بورز 500 بواقع 7.07 نقطة أو 0.19 في المئة ليغلق على 3673.84 نقطة في حين ارتفع مؤشر ناسداك المجمع 149.11 نقطة أو 1.39 في المئة إلى 10795.21 نقطة. وتراجع المؤشر داو جونز الصناعي 47.13 نقطة أو 0.16 في المئة إلى 29879.94 نقطة.

تمسك بنك اليابان بسياسة التيسير النقدي، على عكس توجه البنوك المركزية الرئيسية، حيث أبقى أسعار الفائدة عند 0.1 في المئة، لتتسع أكثر الهوة بين السياستين النقدية اليابانية والأمريكية، ما دفع البن إلى تسجيل أدنى مستوى له مقابل الدولار

بنك اليابان يثبت الفائدة ويخالف توجهات البنوك المركزية العالمية

مع رفعه معدل الاقتراض المرجعي بمقدار 0.75 نقطة مئوية بهدف مواجهة ارتفاع التضخم. ومع هذه الزيادة الثالثة على التوالي، أصبحت معدلات الفائدة الآن في نطاق يتراوح ما بين 1.5 و 1.75 في المئة.

منذ 24 عاماً. وفي إشارة غير معتادة، قال بنك اليابان، إنه سيولي الاهتمام اللازم لأسواق العملات وتأثيرها على النشاط الياباني والأسعار. وكان البنك المركزي الأمريكي، أعلن عن أكبر زيادة في أسعار الفائدة منذ 28 عاماً،